العرب
الإثنين 2020/05/11
السنة 42 العدد 11699

المغرب يوجه أنظاره إلى السياحة الداخلية لتجاوز كبوة الوباء

3.4 مليار دولار قيمة الخسائر المتوقعة للقطاع بنهاية 2020 جراء الإغلاق

حولت الحكومة المغربية أنظارها إلى السياحة الداخلية لتحريك عجلة القطاع الذي تضرر بسبب جائحة فايروس كورونا، من خلال تقديم جرعة من المحفزات يكون فيها المواطنون محورا للخطة من أجل ضخ دماء جديدة في شريان أحد أبرز المحركات الإستراتيجية للنمو الاقتصادي المحلي.

محمد ماموني العلوي

الرباط - دفعت أزمة وباء كورونا الحكومة المغربية إلى تشجيع السياحة الداخلية بشكل أكبر لتدارك مخلفات تراجع نشاط القطاع نتيجة الإغلاق، في الوقت الذي يرى خبراء أن عودة الرحلات إلى البلاد مرتبطة بتخفيف الدول لقيود الحجر.

وأكدت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، نادية فتاح العلوي، أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب، أن السياحة أكثر القطاعات تضررا من أزمة كورونا وأن تعافيها من الأزمة قد يستغرق وقتا طويلا.

> **87**
> في المئة من المؤسسات السياحية من أصل 3989 أغلقت أبوابها نتيجة الفايروس

ولتجاوز تداعيات الأزمة على القطاع ينتظر تحويل الجهود نحو السياحة الداخلية، خصوصا أن جلب السياح من الخارج سيكون صعبا بسبب قيود السفر في معظم الدول والتي قد تمتد إلى نهاية 2020.

ونصح الخبير المغربي في التدبير السياحي يوسف العزيزي الحكومة بإعادة تنشيط السياحة الداخلية على المدى القصير جدًا لتعويض خسائر السياحة الخارجية جراء أزمة الوباء.

وفيما يتعلق بخطة وزارة السياحة للخروج من الأزمة، قالت العلوي، إنه سيتم استئناف النشاط السياحي "بشكل حذر وتدريجي"، مع توجيه الجهود للسياحة الداخلية عبر العديد من الإجراءات.

ومن بين تلك الإجراءات التشجيع على العطل القصيرة، وإطلاق حملة ترويجية لتحفيز المغاربة على السفر والتنقل بين مناطق البلاد، مع دعم ومواكبة الفاعلين في القطاع.

وفرضت الرباط إجراءات احترازية منها تأجيل التظاهرات وتعليق الرحلات الجوية مع كافة دول العالم وإغلاق المحلات التجارية وإعلان حالة الطوارئ الصحية، وتوقيف جميع القطارات وتأمين الحد الأدنى التنقل عبر القطارات، ما تسبب في تضرر القطاع السياحي بشكل مباشر.

وأكدت الكونفدرالية الوطنية للسياحة أن إغلاق الحدود تسبب في شلل تام لجزء كبير من العاملين في قطاع السياحة.

وتشير البيانات إلى أن قرابة 87 في المئة من المؤسسات السياحية من أصل 3989 أغلقت أبوابها، وأدى ذلك إلى تراجع العائدات السياحية بالعملة الأجنبية.

ويعتقد العزيزي، الباحث بالجامعة الخاصة بمراكش، أنه رغم كون مرحلة الحجر الصحي تنطوي على تدابير وقيود جوية وإغلاق الحدود والفنادق، ما يجعل السفر مستحيلاً، فإنها من الممكن أن تعطي فرصة مستقبلا ستكون المؤسسات خلالها قادرة على "الترويج التكتيكي" للوجهات السياحية.

ويحتل قطاع السياحة المرتبة الأولى من حيث عوائد السلع والخدمات بنسبة تبلغ 22 في المئة، بينما يساهم بنحو 7 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ثاني أكبر قطاع مساهم في النمو الاقتصادي.

كما تعد السياحة أهم قطاع مشغل لليد العاملة التي تزيد عن 550 ألف وظيفة مباشرة، أي ما يقارب 5 في المئة من فرص العمل المتاحة في السوق المحلية.

وتسببت أزمة كورونا في تضاعف إلغاء الحجوزات في الفنادق وفي الخطوط الملكية المغربية، ما تسبب في تكبدها خسائر بملايين الدولارات.

نادية فتاح العلوي

تعافي السياحة من أزمة كورونا قد يستغرق وقتا طويلا

ووفقا لرابطة صناعة الفنادق، تم خفض 50 في المئة من حجوزات السفر في مدينة مراكش كما تم إلغاء أكثر من 10 آلاف حجز في الوقت الحالي.

وتقول وزيرة السياحة إن التدابير الوقائية لمواجهة الجائحة، أدت إلى إغلاق معظم المؤسسات السياحية، وهو ما جعل طاقة إشغال الفنادق تتراجع بنهاية مارس الماضي بنحو 63 في المئة في عدة مدن رئيسية في مقدمتها مراكش وأغادير والدار البيضاء وطنجة والرباط ومكناس والصويرة.

ولمعاضدة جهود الدولة في إعادة تنشيط القطاع، طرحت الكونفدرالية الوطنية للسياحة إجراءات تتضمن ضرورة الحفاظ على أدوات الإنتاج عبر تحفيزات بنكية ولقطاع التأمينات والضرائب من أجل الحد من حالات الإفلاس، وتفادي انقطاع سلسلة القيم عبر الحفاظ على فرص العمل وعدم المساس بالقدرات التنافسية للبلاد.

وكانت الحكومة قد قررت وضع إطار قانوني يسمح لمقدمي خدمات الأسفار والنقل السياحي وشركات الطيران بتعويض المبالغ المستحقة لزبائنهم، على شكل وصل بالدين يقترح خدمة مماثلة أو معادلة، دون أي زيادة في السعر.

وسيعمل القانون الحالي، الذي أعدته وزيرة السياحة تجنيب مقدمي الخدمات شبح الإفلاس، إذ رخصت، بصفة استثنائية، للمهنيين بإعطاء وصل دين بدلا من إرجاع المبالغ التي تسلموها.

كما أن التدابير التي اعتمدتها لجنة اليقظة المنبثقة عن الحكومة، للعاملين في القطاع لن تغطي سوى ثلاثة أشهر، أي لغاية نهاية الشهر المقبل، وسط توقعات باستمرار الشلل إلى نهاية العام الجاري، على أن تعود السياحة للنشاط تدريجيا بداية من أبريل المقبل.

ويتوقع أن تصل خسائر القطاع من حيث رقم المعاملات إلى قرابة 34 مليار درهم (3.4 مليار دولار) مع نهاية هذا العام، نتيجة العجز المالي الذي سيضرب مجال الفندقة، حيث قد يصل إلى نحو 1.5 مليار دولار.

وحتى يتم إعطاء السياحة نفسا جديدا، تطالب الكونفدرالية الوطنية للسياحة بإعفاء شركات القطاع، التي تلتزم باستمرار عمل 80 في المئة من قوتها العاملة، من دفع رسوم الضرائب ومساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا بدلا من ثلاثة أشهر مقررة حاليا.

ويرتقب أن تعلن وزارة السياحة، بعد رفع حالة الطوارئ الصحية وعودة الحياة بشكل تدريجي، عن حزمة من الإجراءات لتشجيع المغاربة على السياحة الداخلية ومن ضمن ذلك إطلاق "بطاقات السفر"، مع إعفاء ضريبي، ودعم مالي لتشجيع المواطنين على استهلاك المنتجات السياحية المحلية.

السياحة الداخلية قد تنقذ الموسم

تدهور القدرة الشرائية

سياسة شراء السلم الاجتماعي تعمق متاعب اقتصاد الجزائر

الحكومة ترقّع تدهور القدرة الشرائية بمراجعة رمزية للرواتب ومعاشات المتقاعدين

دخلت الجزائر في مغامرة جديدة غير محسوبة العواقب بإقرار زيادة معاشات المتقاعدين لتزيد الضغوط على المالية العامة للدولة النفطية، وهو ما اعتبره اقتصاديون محاولة يائسة من قبل المسؤولين لامتصاص غضب المواطنين الذين ملّوا من تحايل الحكومات المتعاقبة طيلة العقدين الماضيين تحت يافطة السلم الاجتماعي.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - يحاول صناع السياسات الاقتصادية في الجزائر عبر حزمة من القرارات طالت معاشات المتقاعدين ورواتب الموظفين، امتصاص غضب الأوساط الشعبية، التي لا تزال تطالب بإحداث اختراق في جدار الأزمات المزمنة.

وفي خطوة مفاجئة، اعتبرها خبراء اقتصاد محاولة لشراء السلم الاجتماعي، قررت الحكومة اتخاذ الخطوة رغم المشكلات المالية التي تواجه البلد المنتج للنفط.

وللمرة الأولى يُرفع فيها الحد الأدنى للأجور منذ ثماني سنوات ودون أي مقدمات تفاوضية مع الشركاء الاجتماعيين، كما دأبت عليه تقاليد الجبهة الاجتماعية في إطار ما يعرف بـ"الثلاثية"، والتي تضم الحكومة وأرباب العمل والنقابات.

وفجر هذا التحرك انتقادات القوى العاملة والشركاء الاجتماعيين حول جدواها في الحد من تآكل القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة في ظل التداعيات التي يفرزها تدريجيا الوباء العالمي، وتدهور مداخيل البلاد نتيجة تهاوي أسعار النفط.

وتواجه الحكومة حالة غليان شعبي في ظل غياب خطط واضحة قادرة على استيعاب متطلبات المواطنين، وخاصة الفقراء، الذين يرزحون تحت أعباء التهميش وارتفاع الأسعار وتراجع قدراتهم المعيشية.

وتم الإعلان عن التدابير بعد اجتماع مجلس الوزراء، الذي أعلن عن حزمة من التدابير التقشفية لمواجهة التداعيات، التي يفرزها تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية، باعتباره المصدر الأساسي لموارد البلاد.

وطرح قرار الحكومة تساؤلات حول مصدر تمويل الزيادات، في ظل توقعات بتراجع العائدات بنحو 20 مليار دولار، وتنامي عجز الموازنة بسبب تقلص حصيلة الضرائب من نشاط قطاع الطاقة، فضلا عن زيادة الإعفاءات الضريبية عن المؤسسات الأخرى إلى 50 في المئة بغية مساعدتها على تجاوز مرحلة الوباء.

وبموجب تلك المراجعة التي رفعت الأجر القاعدي إلى نحو 150 يورو، وإعفاء الفئة التي تتقاضى أقل من 250 يورو من الضريبة على الدخل، فضلا عن تخصيص نحو أكثر من 3 ملايين متقاعد زيادة تتراوح بين 2 و7 في المئة، تكون الحكومة قد كرست سياسة شراء السلم الاجتماعي، بسبب غياب المبررات الاقتصادية للإجراءات المذكورة.

وقوبل الإجراء الحكومي باستغرب الأوساط الاقتصادية، قياسا بما يعتبرونه خطوة "رمزية" لا تقدم شيئا للقدرة الشرائية المتآكلة، لاسيما وأن اختلالات كبيرة تعرفها الجبهة الاجتماعية خاصة في الأسابيع الأخيرة.

ولا زالت الحكومة تتغافل عن الخسائر التي تكبدها العاملون في القطاع الخاص وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة إجراءات الحجر الصحي المطبقة في البلاد منذ أكثر من شهرين.

ولم تسلم حتى المؤسسات المتوسطة المكونة للنسيج الاقتصادي في البلاد من تداعيات الجائحة الصحية، مما دعا أصحابها إلى رفع مطالب للحكومة من أجل إطلاق تدابير إنقاذية للإنتاج ولليد العاملة، كتسهيل وتيرة قروض بنكية بدون فائدة.

وكان رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، أكبر تنظيم مهني لرجال المال والأعمال في الجزائر محمد سامي عقلي، قد أقر بوجود نحو 80 في المئة من المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص على وشك الإفلاس، ودعا الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للمحافظة على النسيج الاقتصادي في البلاد والحفاظ على مناصب الشغل.

ويرى الخبير حميد علوان بأن هذا الإجراء ينم عن غياب استراتيجية واضحة للحكومة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والمخاطر الحقيقية المحدقة بالبلاد.

وأوضح أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر 3 أن خيار الاعتماد على الريع لا يزال الملاذ الوحيد للسلطة، فبعد تهاوي أسعار النفط بجري الاهتمام بالثروات الباطنية الأخرى التي تعتبر حق الأجيال القادمة.

ولم ترق الإجراءات المتخذة لصالح الطبقة الشغيلة وفئة المتقاعدين، للعديد من النقابات التي شددت على أن الزيادات المعلن عنها لا تقدم شيئا للقدرة الشرائية للأشخاص.

واعتمدت النقابات في تبريراتها على دراسة اجتماعية خلصت إلى أجر قاعدي لا يقل عن 400 دولار، كمقياس لأي حلول جدية للحكومة من أجل التكفل بالقدرة الشرائية للطبقة الشغيلة والمتقاعدين.

ويرى مهتمون بالشأن الاجتماعي في الجزائر، بأن الزيادات المعلن عنها سواء برفع الحد الأدنى للأجور أو إلغاء ضريبة الدخل على فئة معينة، لا تمس إلا طبقة قليلة من العمال.

وقالوا إنه إذا كانت الخطوة تستهدف تحسين وضع الفئة المذكورة، فإن تدهور القدرة الشرائية طالت جميع القوى العاملة، كما أن سلم الرواتب يتجاوز في العادة سلم الأجر القاعدي المذكور، بما في ذلك العمال المنتسبين للقطاع الخاص.

حميد علوان

الإجراء ينمّ عن غياب استراتيجية لمواجهة المخاطر المالية

وتبقى الخيارات الاقتصادية للسلطة الجديدة في البلاد مبهمة، في ظل تمسك الرجل الأول في الدولة عبدالمجيد تبون بعدم اعتماد الحكومة على خياري التمويل غير التقليدي المنتهج من قبل الحكومة السابقة بقيادة أحمد أويحيى، أو الذهاب إلى الاستدانة الجارية، حفاظا على ما وصفه بـ"القرار السيادي للبلاد".

وانتقد اقتصاديون تلميح الحكومة إلى الرهان على استقطاب الكتلة المالية الناشطة في السوق الموازية، عبر تدابير جديدة كفتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية، أو اللجوء إلى الاستدانة الداخلية.

ويرى مختصون في هذا الشأن، بأن الرهان على الصيرفة الإسلامية قرار غير مضمون النتائج، لأن الجزائر تمتلك منذ سنوات بنوكا إسلامية، لكنها لم تستقطب السيولة الموازية.

كما أن الاستدانة الداخلية قد تتحول إلى معضلة حقيقية لأن هناك استدانة من البنك المركزي لفائدة الخزينة العمومية بآلية التمويل غير التقليدي خلال السنوات الماضية، ولا أحد يدري كيفية معالجة الحكومة لدين يعادل أكثر من 60 مليار دولار.